

بسبب تأخر العديد من الشركات عن مواعيد الإفصاحات المالية

مؤشرات البورصة تتراجع إلى المنطقة الحمراء



تراجع جماعي لمؤشرات البورصة

انتهت بورصة الكويت تعاملات جلسة أمس الأربعاء على انخفاض بسبب تأخر العديد من الشركات عن مواعيد الإفصاحات المالية خشية إيقاف أسهمها عن التداول ما انعكس على المؤشرات الرئيسية الثلاثة التي أغلقت في الخانات الحمراء.

وشهد متوال الأداء العام للجلسة عمليات جني أرباح وضغوطات بيعية شملت كل القطاعات التي تمت المناجرة بأسهمها لاسيما قطاعي الخدمات المالية والنظ والغاز.

وسعت بعض المحافظ المالية إلى الدخول صوب أسهم صغيرة دون الـ 100 فلس لاسيما التي من المتوقع أن تكشف عن بياناتها المالية حتى لا تتعرض للابواب بدءاً من الأحد المقبل وهو الموعد النهائي للمهلة القانونية للإعلان عن البيانات السنوية.

وكان لافتاً من مسار الجلسة الشركات المدروسة والانتقائية على أسهم بعض الشركات الخاملة للجلسة الثالثة على التوالي في حين كانت الأسهم القيادية والتشغيلية في حالة استقرار.

ومن المتوقع أن تشهد الجلسة الختامية للأسبوع ولشهر مارس الحالي أيضاً بعض محاولات مدراء المحافظ المالية وتحويل بعض المستويات السريعة على الأسهم التي كانت تحت وطأة الضغوطات البيعية.

وشهدت الجلسة إفصاح شركة (الاسمنت) بشأن دعوى قضائية وإفصاح عن معلومات جوهرية من شركة (عصار) للتحويل والاجارة والاستثمار حول إنهاء

خدمات موظفين فيها يشغلون وظائف واجبة التسجيل.

وتابع للتعاملون إعلان البورصة بإيقاف التداول على أسهم شركة مركز سلطان للمواد الغذائية (م سلطان) حتى ورود الإفصاح عن نتائج اجتماع مجلس الإدارة وذلك بناء على طلب الشركة وإعادة التداول في أسهم شركة دانة الصفا الغذائية (دانة) اعتباراً من أمس.

كما تابع المتعاملون إفصاح مجلس إدارة (دانة) رفع توصية

للمجمية غير العادية لاتخاذ القرار بشأن شركة (أف اند بي) اللبنانية إضافة إلى اخبار مواعيد اجتماعات مجالس إدارات الشركات التي لم تعلن عن بياناتها المالية وتنفيذ بيع الأوراق مالية مدرجة وغير مدرجة لصالح إدارة التنفيذ في وزارة العدل.

وسمع الارتعاع الذي طاول العديد من الأسهم جاءت شركات (استهلاكية) و(لعمال) و(التقدم) و(البهاء) و(سفن)

الأكثر ارتفاعاً واستحوذت أسهم (إيمان) و(الامتياز) و(إيبار) و(ميتس تيكوم) و(عقارات ك) على قائمة الشركات الأكثر تداولاً.

واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم العديد من الشركات في مقدمتها (و ط للمصالح) و(بورتلاند) و(مزابا) و(جبران ق) و(المغربية) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 27 شركة وانخفاض أسهم 87 شركة من

إجمالي 143 شركة تمت للمناجرة بها. واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 18,8 مليون سهم تمت عبر 647 صفقة نقدية ليلحق المؤشر عند مستوى 927,6 نقطة.

وأقل المؤشر السعري منخفضاً 43,7 نقطة ليلعب مستوى 7008,11 نقطة محققاً قيمة نقدية بلغت 27,3 مليون دينار (تحو 89,9 مليون دولار) من خلال 238,5 مليون سهم تمت عبر 5410 صفقة نقدية.

«الكيمائيات البترولية» تحقق 125 مليون دينار أرباحاً صافية في السنة المالية المنتهية



جانب من المؤتمر الصحافي

أعلنت شركة صناعة الكيمائيات البترولية الكويتية أسس عن تحقيق أرباح صافية بقيمة 125 مليون دينار كويتي (نحو 410 ملايين دولار أمريكي) عن السنة المالية (2016-2017) المنتهية في 31 مارس 2017.

وأضاف الرئيس التنفيذي للشركة محمد الفروخ في مؤتمر صحفي أن النتائج الجيدة التي حققتها الشركة جاءت بزيادة عن الأرباح المبررة للميزانية للسنة المنتهية فبرما 18 مليون دينار عما هو متوقع في الميزانية والبالغ 107 ملايين. وقال الفروخ أن الشركة نجحت في تحقيق إنجاز جديد من خلال الاستحواذ على 25 في المئة من حصة مشروع الشركة (أس كيه إنغلسيد) الكوري السعودي لإنتاج البروبيلين حيث تم تدشين مصنع البروبيلين في 14 مايو 2016 بعد الانتهاء من بنائه وتشغيله بطاقة إنتاجية وصلت إلى 105 في المئة من الطاقة التصميمية التي تبلغ 600 ألف طن سنوياً.

وأفاد بأن شركة (أس كيه إنغلسيد) تقوم باستيراد الجزء الأكبر من التقيم من مؤسسة البترول الكويتية لافتاً إلى تحقيق هذه الشراكة عوائد مالية تقدر بـ 2,3 مليون دينار بزيادة قدرها 187,62 في المئة عن الميزانية المعتمدة.

وذكر أن الشركة الكويتية لإنتاج البرازيليين الملوكه بنسبة 100 في المئة للشركة الكويتية للعمليات حققت أرباحاً قياسية بلغت 38 مليون دينار وتعتبر من أعلى الأرباح المحققة من بداية التشغيل. وأشار إلى أن الشركة الكويتية

للمستثمرين المملوكة من قبل الشركة الكويتية للعمليات بنسبة 57,5 في المئة حققت أرباحاً 32,81 مليون دينار بزيادة 125 في المئة من الأرباح المعتمدة بالميزانية. وقال إن مصانع الأسمدة تمكنت من تحقيق إنتاج من البوريا المستخدم كسماد زراعي يوقو ما هو مخطط له بنسبة 8 في المئة حتى فبراير 2017.

وذكر الفروخ أن المصانع سجلت رقماً قياسياً جديداً من الإنتاج السنوي بواقع 1,097 مليون طن متري وتم تحقيق رقم قياسي بالنسبة للمبيعات بمقدار 1,074 مليون طن متري بزيادة 6 في المئة عما هو مخطط له كما نجحت مصانع الأسمدة باحتجاز التدفدق الخارجي للحصول على شهادة إدارة الأصول (إيزو 55001).

وأفاد بأنه وتطبيقاً لتوجهات سمو أمير البلاد ومؤسسة البترول الكويتية بتخفيض 15 في المئة من استهلاك الطاقة الكهربائية من خلال الطاقة المتجددة

قامت الشركة بإجراء دراسة للاستفادة من الطاقة الشمسية تضمنت نتائجها توفير أكثر من 34 في المئة من استهلاك الطاقة الكهربائية عن طريق تركيب ألواح الطاقة الشمسية على سطح المكتب الرئيسي للشركة «وسوف يتم الانتهاء من المشروع في العام المالي 2017/2018».

وحول منهجية (6 سيجما) والخاصة بتطوير أساليب العمل ذكر الفروخ أن الشركة حققت وفراً مالياً قدره 5,5 مليون دينار خلال العام المالي الحالي وبذلك تكون قد حققت وفراً مالياً تراكمياً خلال السنوات الثماني الماضية منذ تطبيقها لهذه المنهجية مقداره 66,6 مليون دينار.

وعن المشاريع الاستراتيجية قال الفروخود أن مشروع الأولويات الثلاث والعطريات الثاني المتكامل مع مصفاة الزور تم توقيع عقد لتنفيذ التصاميم الهندسية الأولية مع شركة إيمك فوستر ويلر في نهاية ديسمبر الماضي حيث من المتوقع أن

صناعة الكيمائيات البترولية في 5 فبراير 2017 للمضي قدماً في المشروع ويده مرحلة الدراسات التفصيلية «ويجري العمل حالياً بالتنسيق مع مؤسسة البترول الكويتية لاستكمال الموافقات المطلوبة للمشروع من مجلس إدارة المؤسسة للمضي في مرحلة الدراسات التفصيلية».

وفيما يتعلق بمشروع بناء مجمع للبتروركيمائيات في الولايات المتحدة الأمريكية لإنتاج الإيثيلين جلايكول والهدف إلى إنتاج 750 ألف طن سنوياً من الإيثيلين جلايكول من خلال مشاركات شركة صناعة الكيمائيات البترولية (إم إي جيفال) والتي استحوذت عليها شركة (إيكويت) للبتروركيمائيات العام الماضي لتكون ثاني أكبر شركة عالمية في إنتاج الإيثيلين جلايكول أفاد بأنه تم الانتهاء من دراسة التصميم الهندسية الأولية وتم التوقيع مع شركة (جاكوبس) لإدارة مرحلة الهندسة والتوريد والإنشاء.

واستعرض الفروخ الغرض الاستشارية تحت الدراسة أهمها الاستحواذ على مصانع البتروركيمائيات المتخصصة في الولايات المتحدة كما يجري دراسة عدة فرص استثمارية في الصين وكوريا والولايات المتحدة.

وعن إغلاق مصانع الأسمدة بالكويت وفقاً لتوجهات مؤسسة البترول الكويتية ذكر أنه سيتم وقف الإنتاج في 31 ديسمبر المقبل والإغلاق النهائي في 31 مارس 2018 مع توقيع انتهاء إجراءات بيع أصول هذه المصانع في ديسمبر 2017 ذلك بسبب أن العائد منها ليس مجدياً.

وأكد الانتهاء من وضع خطة للقيام بأعمال تشغيل وصيانة مصنع البولي بروبيلين ومصنع الإيثيلين بالكويت والحصول البروبيلين في ولاية البرتا (كندا) للاستفادة من وفرة غاز البروبين. على الموافقات اللازمة لتنفيذ الخطة لاستيعاب عمالة مصانع الأسمدة بعد إغلاقها.

التقى محافظ بنك الكويت المركزي ورئيس مجلس إدارة معهد الخراسات المصرفية الدكتور محمد يوسف الهاشل بخريجي الدفعة الأولى من برنامج البعثات لدراسة برنامح الماجستير لئوجه إلى الشباب الكويتي والذي أطلقه بنك الكويت المركزي بالتعاون مع البنوك الكويتية الثلاث وبنك الكويت الوطني. وبمقتضى الاجتماعات الثلاثية مع المحافظين من الشباب الكويتي لخدمة من الجامعات العالمية للحصول على شهادة الماجستير في مجالات الاقتصاد والمحاسبة والتمويل وإدارة الأعمال. وفي لقائه مع باكمورة خريجي البرنامج وهذا السيدان ماجد قهد السالم ومحمد أحمد الوهيبي، عبر المحافظ عن سروره بهذا الإنجاز متمنياً لهم ولزملائهم في الدفعات اللاحقة المزيد من النجاح والتوفيق بما يسهم في تطور اقتصادنا الوطني من خلال الاستفادة بما حصلوه من علم ومعرفة.

تأهبل عال يلبي الاحتياجات المتنامية للاقتصاد الوطني من الكوادر الوطنية المؤهلة في مجالات الاقتصاد والمحاسبة والتمويل وإدارة الأعمال. وفي لقائه مع باكمورة خريجي البرنامج وهذا السيدان ماجد قهد السالم ومحمد أحمد الوهيبي، عبر المحافظ عن سروره بهذا الإنجاز متمنياً لهم ولزملائهم في الدفعات اللاحقة المزيد من النجاح والتوفيق بما يسهم في تطور اقتصادنا الوطني من خلال الاستفادة بما حصلوه من علم ومعرفة.



الهاشل يوسط المجموعة التذكارية

مشيراً إلى ما يمثله العنصر البشري من ركيزة أساسية في عملية التنمية الشاملة لكويتنا الغالية. وقام المحافظ بتسليم الخريجين للشهادة المالية المقررة لخريجي البرنامج.

وكان بنك الكويت المركزي بالتعاون مع البنوك الكويتية قد أطلق مبادرة إبتعثات الشباب الكويتي لخدمة من الجامعات العالمية للحصول على شهادة الماجستير في مجالات الاقتصاد والمحاسبة والتمويل ويقوم معهد الدراسات المصرفية بإدارة ذلك البرنامج.

«بوز ألن هاملتون»: الكويت تحتاج استراتيجية شاملة لبناء القدرة على تخطي الأزمات

في السنوات المقبلة لمواجهة تلك المشاكل التي تشكل مصدر قلق حقيقي لكل الاقتصادات الناشئة.

وتشير بوز ألن هاملتون إلى أن الطريقة الأفضل لتصميم استراتيجية القدرة على تخطي الأزمات وفق الحاجة تقضي بتبني إطار عمل متكامل وتعليمية. وكثفتة انفاق يمكن الاعتماد على الخطوط العريضة للقدرة الوطنية لمواجهة الكوارث التي أصدرها البنك الدولي ومختلة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تلقى تقديراً كبيراً في المجتمع الدولي.

وتشير بوز ألن هاملتون إلى أنه بهدف تطوير إطار عمل متكامل ووفق الحاجة للقدرة الوطنية على تخطي الأزمات، يتعين مراعاة ثلاثة محاور أساسية:

• تحديد القطاعات الحساسة للأمن الوطني:

يتعين الإقرار بأن «الأسر» ليس مجرد عمل عسكري ولا يرتبط فقط بتطبيق القانون، بل هو متعدد الأوجه ويتضمن أبعاداً مثل أمن الماء والغذاء والاقتصاد والبيئة والمعلومات.

• تأسيس قوة الحكومة: تبدأ قدرة الحكومة الوطنية باستراتيجية واضحة حجاب مستقبل أكثر مرونة. هذا يعني أنه من خلال تسليق السياسات والعمليات، وإرساء بروتوكولات الاتصال ومعالجتها التشغيلية وأنظمة وضع التقارير والمتابعة، يمكن للوطن التكيف مع الظروف المتغيرة.

• بناء الخزرات الوطنية: لا يمكن تحقيق

القدرة للمزايدة على تخطي الأزمات من خلال قدرات الحكومة المعززة لوجودها، فالأمر يتطلب تصولات طويلة الأمد في القدرات الوظيفية المتكاملة. ويمكن أن يتضمن ذلك استشرارية أعمال الحكومة خلال الأزمات وإدارة المخاطر والتطوير واتصالات الأزمات واتقمة حماية البنية التحتية ووسائل جمع المعلومات الاستخباراتية وتشاركها.

بحسب روزا دوتو، مسؤولة إدارية أولى لدى بوز ألن هاملتون، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: «لدى اكتمال تصميم إطار عمل «القدرة على تخطي الأزمات» يصبح التطبيق مجرد إجراء «طويل الأمد» لكن إرساء إنجازات وأصعدة وقصيرة المدى يتيح قياس التطور. قبل تنفيذ السياسات العربية على تغيير كبير، وتنشع سياسات تحول وطني تحدد المحاور الرئيسية للنمو في السنوات المقبلة، ويفضل خارطة طريق القدرة الوطنية على تخطي الأزمات تكثيف الحكومات خطوات عملية لبناء هذه المسيرة ومعها التحفيز اللازم للاستمرار».

وتتضح بوز ألن هاملتون بلدان الخليج العربي بأن تأخذ بعين الاعتبار أن استراتيجيات القدرة على تخطي الأزمات لا يمكن حصرها في قانون واحد أو سياسة حكومية واحدة، بل إن التشريعات والرتيبات المؤسساتية ستبث روية القدرة على تخطي الأزمات والمبادئ في كل القوانين المعنية ووقائلف الحكومة الروتينية، وللمناجحة في تحقيق أهدافها، يتوجب على حكومات الخليج العربي تطوير خرائط طريق وفق الطلب والواقعة على رؤية تتماشى مع أولوياتها الوطنية وتتضمن مشاركة الحكومة المركزية، والسلطات المحلية والجهات المعنية من القطاع الخاص وفي بعض الحالات المجتمع بأسره.